نموذج النمو الاقتصادي الجديد ومدى مساهمته في تعزيز سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر

كريمة قالوز *

أستاذ مساعد ب (كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية)

جامعة البويرة

تاريخ الاستلام: 10/ 05/ 2024 / تاريخ المراجعة: 27/ 06/ 2024 / تاريخ القبول: 2024/06/28.

الملخص:

أثبتت الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر في 2014، وقبلها أزمة 1986، إثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية أن الاقتصاد الوطني ضعيف يرتكز على أسس هشة نتيجة تبعيته الشديدة لقطاع المحروقات إذ يشكلهذا القطاع نسبة معتبرة من الناتج الداخلي الخام ومن الإيرادات العامة ومن مجمل صادرات الجزائر، في ظل ضعف مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في ذلك. وبالتالي فقد أصبح من الضروري صياغة وتنفيذ سياسات التنويع الاقتصادي للحد من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، ويعد نموذج النمو الاقتصادي الجديد من بين السياسات المنتهجة في سبيل بلوغ هذه الغاية.

الكلمات الدالة:

نمو اقتصادي، تنويع اقتصادي، تنمية مستدامة، نموذج النمو الاقتصادي الجديد، الجزائر.

Le nouveau modèle de croissance économique et sa contribution au renforcement de la politique de diversification économique en Algérie

Karima GALOUZ

Résumé :

La crise qu'a connue l'Algérie en 2014 et 1986 suite à l'effondrement des prix du pétrole a démontré que l'économie nationale est fortement dépendant au secteur des hydrocarbures. Ce secteur constitue une part importante du produit intérieur brut, des recettes publiques et des exportations totales. Donc, il est devenu nécessaire de formuler des politiques de diversification économique

* k.galouz@univ-bouira.dz

pour réduire cette dépendance. Le nouveau modèle de croissance économique est l'une des politiques poursuivies pour atteindre cet objectif.

Mots clefs :

Croissance économique, diversification économique, développement durable, nouveau modèle de croissance économique, Algérie maximum.

The new economic growth model and its contribution to enhancing the economic diversification policy in Algeria

Karima GALOUZ

Summary:

The economic crisis that Algeria experienced in 2014 and 1986 following the collapse of oil prices, demonstrated thatthe national economy is heavily reliant on the hydrocarbons sector. This sector constitutes a significant portion of the gross domestic product, public revenues, and total exports of Algeria. Consequently, it has become necessary to formulateeconomic diversification policies to reduce Algeria's dependence on the hydrocarbons sector.The new economic growth model,is one of the policies pursued to achieve this goal.

Key Words:

Economic growth, economic diversification,sustainable development, new economic growth model, Algeria.

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد محدود المصادر، يعتمد بشكل كبير على مداخيل قطاع المحروقات مما جعله عرضة لمخاطر تقلبات أسعارها، وما ينجر عن ذلك من أزمات واضطرابات في مختلف المؤشرات الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس بدوره سلبا على المؤشرات الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي للبلاد ككل.

انطلاقا من هذا لابد من التوجه لتنويع مصادر الاقتصاد الجزائري من مختلف القطاعات، لتعزيز استدامته وتحقيق التنمية المستدامة. ويعد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية2016، من بين السياسات المنتهجة من أجل تجسيد هذا الهدف. وعليه نطرح **الإشكالية** التالية: **إلى أي مدى ساهم نموذج النمو الاقتصادي الجديد في**

تعزيز سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر والحد من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات؟

لمعالجة موضوع الورقة البحثية، والإجابة على إشكاليتها قمنا بتقسيم المداخلة إلى ثلاثة محاور كالتالي: الأول حول دواعي انتهاج نموذج النمو الاقتصادي الجديد، الثاني يتعلق بمضمون نموذج النمو الاقتصادي الجديد، أما الثالث فخصص لنتائج نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

I. دواعي انتهاج نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

تم انتهاج نموذج النمو الاقتصادي الجديد إثر الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في سنة 2014، التي انعكست سلبا على مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني وهذا ما يمكن إبرازه من خلال ما يلي:

1)انخفاض عائدات صادرات الجزائر من 64 مليار دولار في سنة 2013 إلى 60 مليار دولار في سنة 2014، ثم شهدت انخفاض محسوس جدا ابتداء من سنة 2015 بلغت 34 مليار دولار و29 مليار دولار في 2016، مع العلم أن صادرات المحروقات تحتل جزء كبير جدا من مجمل صادرات الجزائر، حيث بلغت 97% في 2014 و96% في سنتي 2015 و2016.

ما أدى لتسجيل رصيد الميزان التجاري عجز متواصل خلال السنوات الثلاث: 2014، 2015، 2016، بالقيم التالية على التوالي: 9-مليار دولار، 27-مليار دولار، 26-مليار دولار[1].

2)عجز الميزانية العامة، الذي يتبين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): تطور الميزانية العامة خلال الفترة 2014-2016

الوحدة: مليار دج

السنة	2014*	2015**	2016***
الإيرادات العامة	5 719,0	5 103,1	5 011,6
الجباية البترولية	3 388,3	2 373,5	1 682,6
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات %	59,24	46,51	33,57
النفقات العامة	6 980,2	7 656,3	7 297,5

الرصيد	−1 261,2	−2 553,2	−2 285,9

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على:

*Banque d'Algérie, **rapport 2014 : évolution économique et monétaire en Algérie** (Algérie : banque d'Algérie, 2015), p.155.
Banque d'Algérie, **rapport annuel 2017 : évolution économique et monétaire en Algérie (Algérie : banque d'Algérie, 2018), p.112.
***Ministère des finances, **rapport de présentation de la loi de finances pour 2019 (**Algérie : ministère des finances, s.a.p), p.32.

شكل رقم (01): تطور الميزانية العامة خلال الفترة 2014-2016

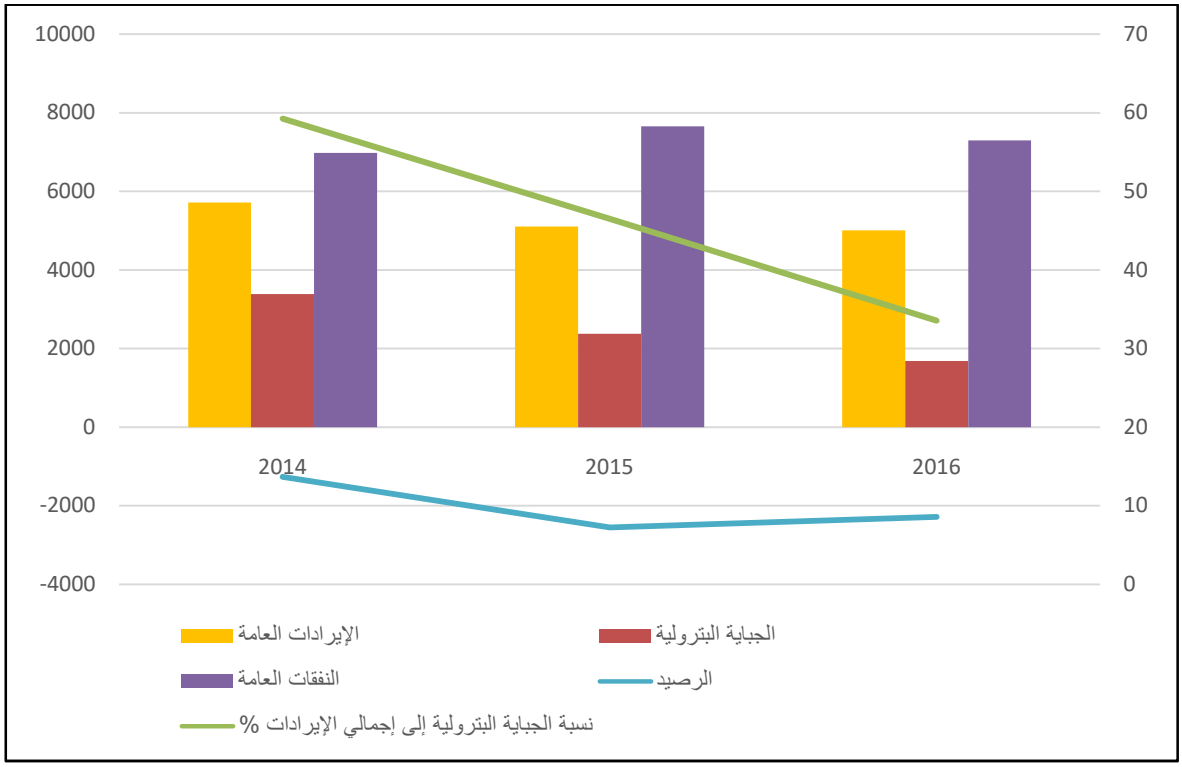

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

انطلاقا من الجدول والشكل يمكن القول إن عناصر الميزانية العامة تأثرت سلبا بالأزمة الاقتصادية. حيث نلاحظ تراجع إيرادات سنتي 2015 و2016 مقابل إيرادات سنة 2014، وهذا نتيجة انخفاض عائدات الجباية البترولية وانخفاض نسبتها من مجمل الإيرادات بسبب تراجع أسعار النفط.

أما النفقات العامة فقد عرفت هي الأخرى تراجعا نسبيا في سنة 2016، نتيجة تدابير تقشفية اتخذتها الدولة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، إلا أنها سجلت تفوق على الإيرادات العامة، وبذلك شهدت الميزانية العامة عجزا ماليا مستمرا خلال الفترة من 2014 إلى 2016.

3)تباطؤ معدل نمو الناتج الداخلي الخام، وذلك كما يلي:

جدول رقم (02): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2014-2016

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	2014	2015	2016
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3,8	3,7	3,2

Source : office national des statistiques, **rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018** (Algérie : office national des statistiques, 2020), p.218.

شكل رقم (02): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2014-2016

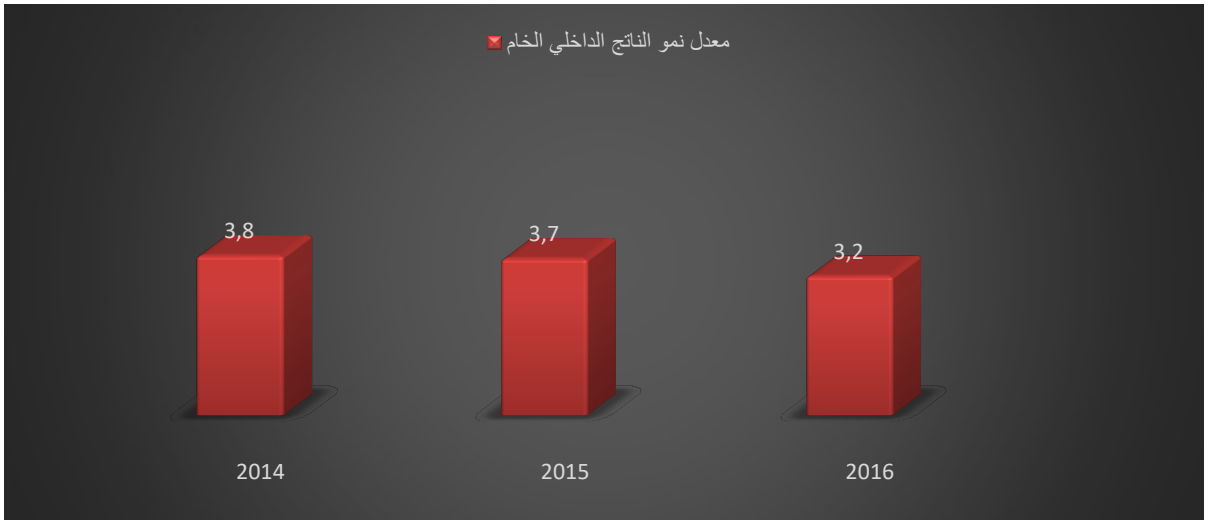

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

من خلال الجدول والشكل نلاحظ تباطؤ وتيرة معدل النمو الذي سجل3,5%في المتوسط خلال الفترة 2014-2016، وهذا تزامنا مع تباطؤ نمو قطاع المحروقات الذي بلغ:

- 0,6-%في سنة 2014.
- 0,2% في سنة 2015.
- 7,7% في سنة 2016[2].

وبالتالي فنتيجة تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وعدم تنويع مصادره، فإن وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام تتأثر بالدرجة الأولى بوتيرة نمو قطاع المحروقات.

4)تراجع احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، فبعدما وصلت إلى 194 مليار دولار سنة 2013 انخفضت بشكل طفيف إلى 178,9 مليار دولار سنة 2014، لتشهد بعد ذلك انخفاض محسوس وصل إلى 144,1 مليار دولار في 2015 و114,1 مليار دولار في 2016[3].

5)ارتفاع نسبي في معدلات التضخم، وذلك كما يلي:

- 2,9% في سنة 2014[4].
- 4,8% في سنة 2015 [5].
- 6,4% في سنة 2016[6].

من خلال ما سبق تتضح العلاقة الطردية بين مختلف مؤشرات الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات، حيث أن هذه المؤشرات تأثرت سلبا نتيجة تراجع نمو قطاع المحروقات وانخفاض مداخيله، مما أثر بدوره سلبا كذلك على مختلف المؤشرات الاجتماعية، وهذا ما يتجلى من خلال ما يلي:

1)ارتفاع نسبي في معدلات البطالة التي بلغت:

- 10,6% في سنة 2014، وهذا مقارنة بسنة 2013 التي بلغت فيها 9,8%.
- 11,2% في سنة 2015.
- 10,5% في سنة 2016[7].

2)انتشار الفقر في الجزائر، فحسب تقرير للرابطة الوطنية لحقوق الإنسان بلغ عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 10 ملايين في سنة 2014، وارتفع عددهم إلى 13 مليون شخص في سنة 2016 وهو ما يعادل ثلث سكان الجزائر[8].

مما سبق يمكن القول إن تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات جعل الجزائر عرضة للأزمات الاقتصادية كلما انهارت أسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية، وهذا ما حدث فعلا في سنة 2014 أين واجهت الجزائر أزمة اقتصادية، أثرت سلبا على مختلف المؤشرات الاقتصادية للبلاد، كما ألحقت أضرار بمختلف المؤشرات الاجتماعية وهو ما يشكل تهديد للمستوى المعيشي للمواطنين.

وانطلاقا من هذا طرحت الحكومة ضرورة الاتجاه نحو تنويع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، من خلال تبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

II. مضمون نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

صادق مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 على نموذج النمو الاقتصادي الجديد، وهو البرنامج الذي يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة أساسا فيما يلي[9]:

1)تطوير عائدات الجباية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات وخفض عجز الميزانية العامة.

2)تحقيق نمو اقتصادي خارج المحروقات في حدود 6,5% سنويا خلال الفترة 2020–2030.

3)مضاعفة حصة الصناعة من الناتج الداخلي الخام.

4)تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الغذائي.

5)تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي.

6)تحقيق تحول طاقوي بما يسمح بخفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة.

7)الحفاظ على السياسة الاجتماعية للدولة وتحسينها.

وتوقعت الحكومة أن يمتد هذا النموذج إلى أفق 2030، وسيتم تجسيده على ثلاث مراحل هي[(10)]:

أ. **مرحلة الإقلاع** من 2016 إلى 2019، وهي مخصصة لبعث هذا النموذج من خلال رفع المؤشرات القطاعية إلى مستويات جيدة.

ب. مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025، هدفها تدارك الاقتصاد الوطني للوضع.

ج. مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030، وهي المرحلة التي سيستنفذ فيها الاقتصاد الوطني قدراته الاستدراكية لتلتقي حينها مختلف متغيراته عند نقطة التوازن. بمعنى أنها المرحلة التي سيتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت، ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

من خلال ما سبق نلاحظ أن نموذج النمو الاقتصادي الجديد، يسعى بالأساس للحد من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات من خلال تنويع صادرات الجزائر ورفع معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ورفع نسب مساهمة كل من قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج الداخلي الخام.

III. نتائج نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

بعد الشروع في تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد على أرض الواقع، حقق النتائج التالية:

1)صادرات المحروقات مازالت تحتل جزء كبير جدا من مجمل صادرات الجزائر، حيث بلغت 96% في 2016، و96% في 2017 و94% في 2018 و94% في 2019، و91% في 2020، و88% في 2021[11]. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (03): متوسط نسبة مساهمة قطاع المحروقات في مجمل الصادرات خلال الفترة 2016-2021

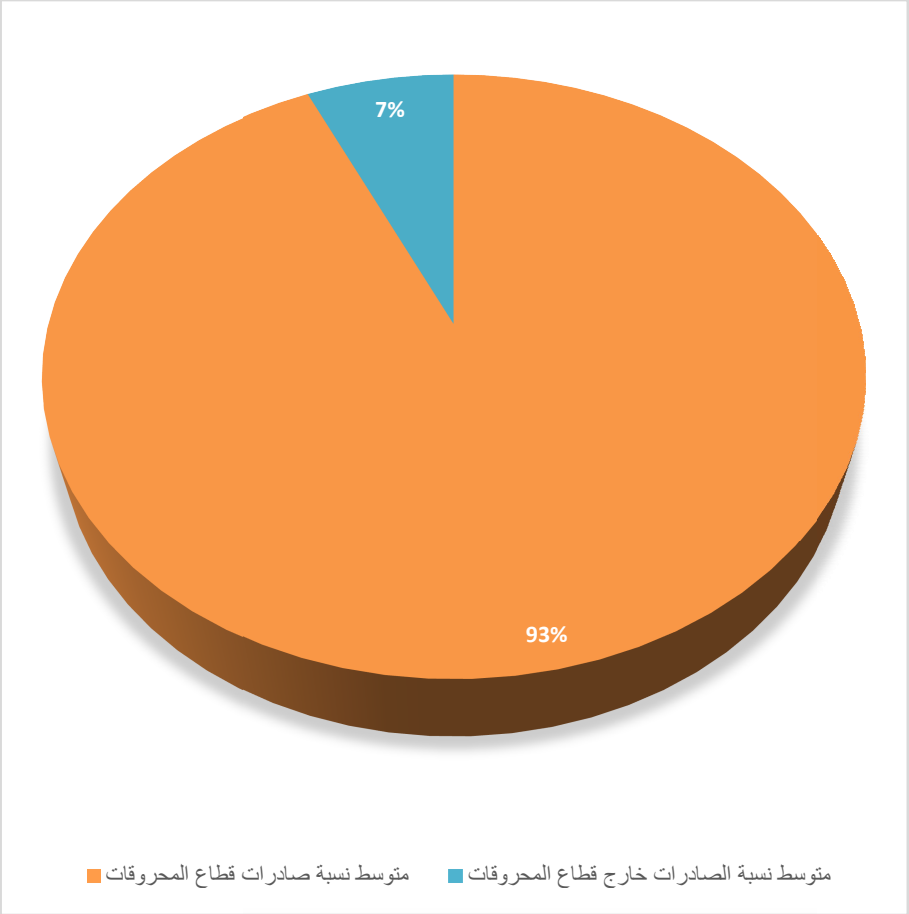

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على المعطيات السابقة.

انطلاقا من الشكل السابق يتضح أن صادرات قطاع المحروقات تشكل نسبة 93% من مجمل صادرات الجزائر خلال الفترة 2016-2021، في حين أن نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تتعدى 7% وهي نسبة ضعيفة جدا، لا تعكس التوجه الطموح لنموذج النمو الاقتصادي الجديد نحو تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري.

2)ضعف نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (03): نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2021

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام	5,6	5,5	5,4	5,7	6,3	5,8

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي، مرجع سابق،** ص.102.

شكل رقم (04): نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2021

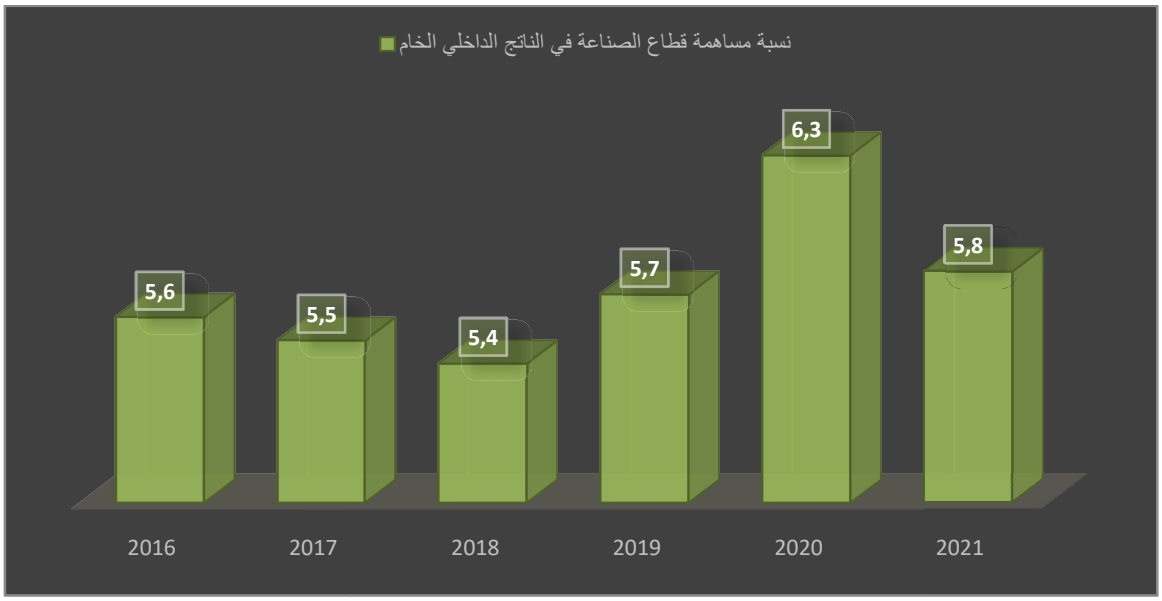

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن متوسط نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2021 تبلغ 5,71%، وهي نسبة ضعيفة لا ترقى للأهداف المراد بلوغها من خلال نموذج النمو الاقتصادي الجديد، الذي يسعى لمضاعفة حصة الصناعة من الناتج الداخلي الخام.

أ. محدودية مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام، من خلال تسجيلها للنسب التالية:

جدول رقم (04): نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2021

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام	12,2	11,8	11,8	12,3	14,1	13

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي، مرجع سابق،** ص.102.

شكل رقم (05): نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2021

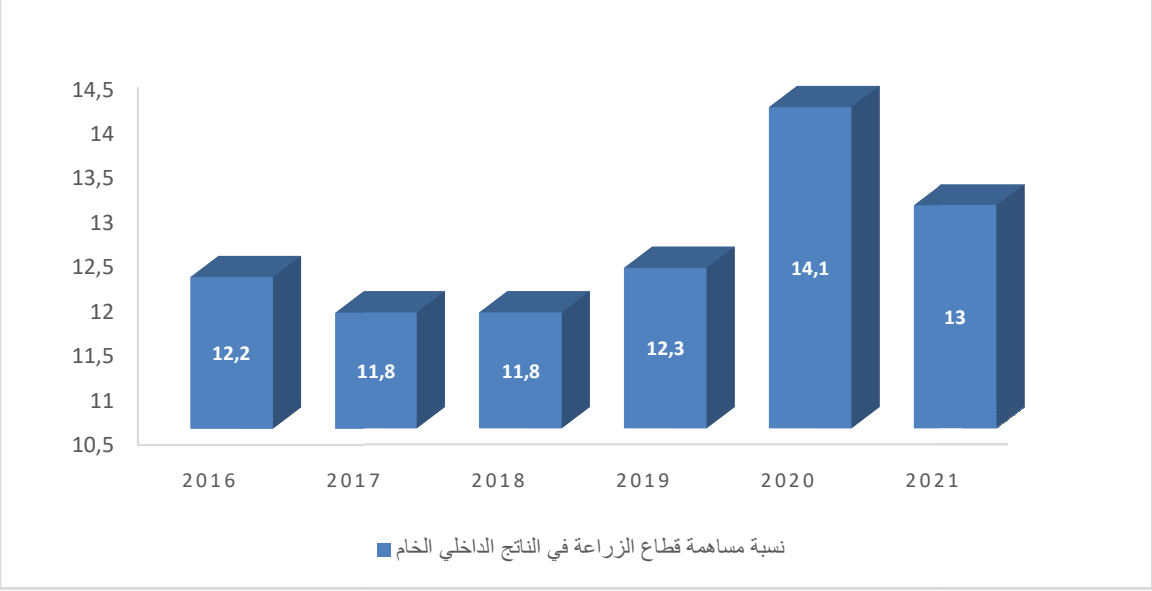

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين، أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021 بلغت 12,53%، وهي نسبة محدودة مردها أزمة الجفاف والتغير المناخي الذي عرقل جهود النهوض بالقطاع الفلاحي.

3)ضعف معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

جدول رقم (05): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 2016-2021

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2,2	2	3	2,7	-3,9	2,4

المصدر:بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي، مرجع سابق،** ص.103.

شكل رقم (06): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 2016-2021

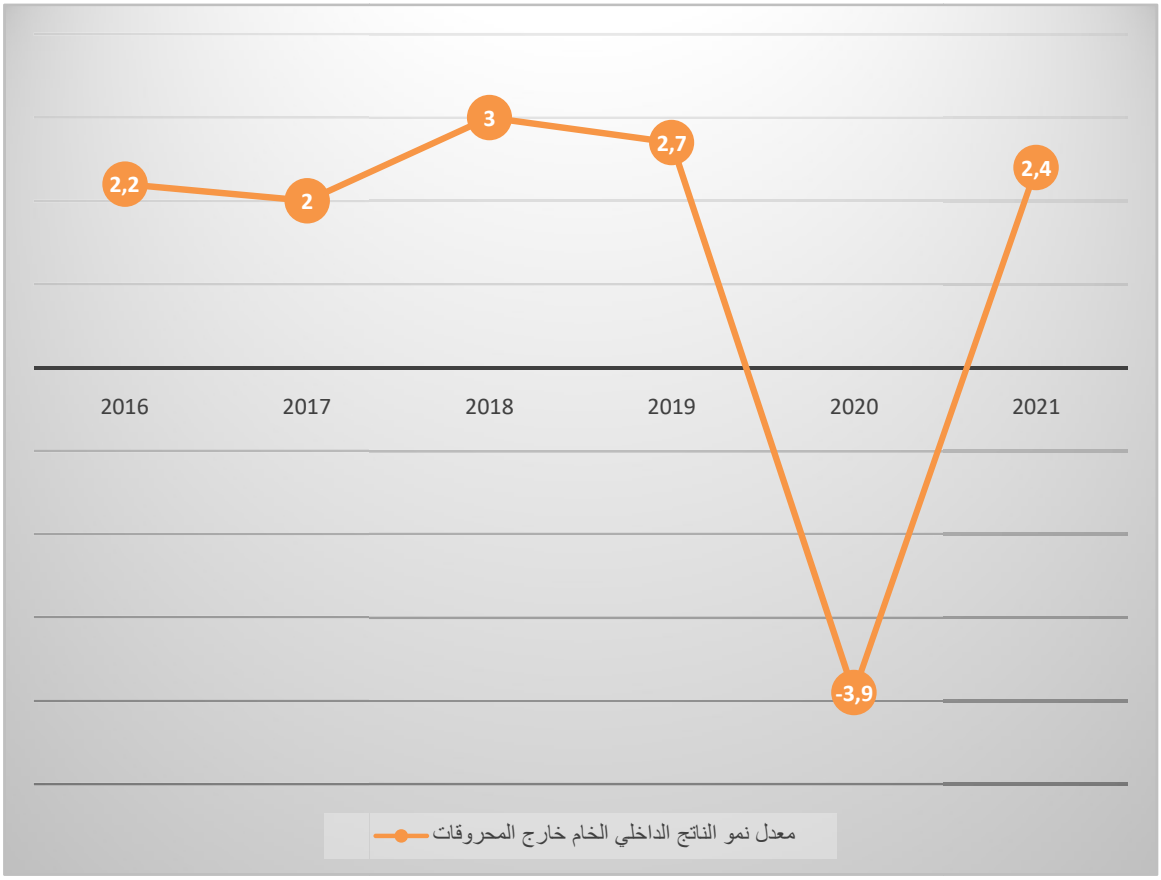

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

من خلال الجدول والشكل السابقين، يتبين لنا ضعف معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات الذي بلغ 1,4% في المتوسط خلال الفترة 2016-2021، وهي نسبة بعيدة عما يطمح إليه نموذج النمو الاقتصادي الجديد، الذي يصبو لتحقيق نمو اقتصادي خارج المحروقات في حدود 6,5% سنويا.

4)ضعف حجم نمو عائدات الضرائب والرسوم، والذي كان على النحو الآتي: 2,0-%في سنة 2016[12]، و4,2-% في سنة 2017 و2,6-% في سنة 2018 و2,8-% في سنة 2019[13].

إذن إن الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2021 التي تم فيها تنفيذ المرحلة الأولى من هذا النموذج والتي تم اعتبارها مرحلة إقلاع، خصصت لرسم معالم منظومة اقتصادية جديدة تقوم أساسا على التنويع الاقتصادي، وكذا سنتين من المرحلة الثانية التي تهدف لتدارك

الاقتصاد الوطني للوضع. لم تكن كفيلة بالبدء من تخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته الشديدة لقطاع المحروقات، وهذا ما ظهر جليا من النتائج المحققة خلال هذه الفترة.

ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النموذج، وجب توافر مجموعة من العوامل الأساسية والتي يجب أن ترافق هذا النموذج، يمكن تلخيصها فيما يلي[14]:

أ. تطوير مجال الاستثمار:

لتحقيق أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد في آفاق سنة 2030، لابد من إجراء إصلاحات كثيرة في مجال الاستثمار لاسيما من حيث تحسين كفاءة الاستثمار العامة وكذا الرفع من جودة البنى التحتية، وكذا إعطاء الأولوية للشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وإعداد آلية تنظيمية للإشراف عليها من خلال سن التشريعات اللازمة لذلك.

ب. إصلاح النظام المصرفي:

من خلال تحديث الخدمات التي تقدمها البنوك، والرفع من مستوى جذب المدخرات وتوفير سيولة أكبر في هذا النظام، مع تعزيز قدرات إدارة المخاطر، لاسيما مخاطر الائتمان ومخاطر الصرف الأجنبي.

ج.تشجيع المقاولة وإنشاء المؤسسات:

إن تشجيع الفكر المقاولاتي وإنشاء المؤسسات، هو من أهم العوامل التي تدعم نجاح هذا النموذج، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها أثبتت نجاحها في الكثير من الدول في المساهمة في الناتج الداخلي الخام وتنويع الصادرات في مختلف القطاعات، وكذا في القضاء على البطالة وتوفير مناصب الشغل، وتحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للمواطنين.

د. حوكمة النموذج الاقتصادي الجديد:

إن تحقيق الرؤية الجديدة للنمو الاقتصادي في آفاق 2030، يستوجب حوكمة هذا النموذج من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات يمكن تحديدها فيما يلي[15]:

– التنسيق بين الحكومة والمؤسسات الاقتصادية من أجل تجسيد النموذج الجديد على أرض الواقع وذلك في إطار مؤسساتي، يهدف تجاوز الصعوبات وتشجيع الابتكارات والبحث عن أسواق جديدة للتصدير.

– صياغة نموذج جديد للاستثمارات العمومية، يتضمن على الخصوص تدنية تكلفة المشاريع العمومية، ومدة إنجازها وتعظيم الأثر الايجابي على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

– صياغة نظام وطني جديد للمعلومات الإحصائية، يمكن من توفير إحصائيات دقيقة على مجمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

– تقويم السياسات العمومية إذا لم تكن موجهة نحو تحقيق الأهداف، إذ أن تسيير المؤسسات العمومية بصفة عامة يعبر عن تسيير مهام لا تسيير أهداف، ولذلك من الضروري تقويمها وجعلها تتماشى والأثر الايجابي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

– تعزيز وتطوير التعليم والبحث العلمي، لدعم هذا التحول الاقتصادي.

– من أجل ضمان نجاح أي إصلاحات اقتصادية، من الضروري وجود إدارة اقتصادية مؤهلة وفعالة بإمكانها تنفيذها بطريقة ناجعة.

خاتمة:

في الختام يمكن القول إن نموذج النمو الاقتصادي الجديد استراتيجية اقتصادية طموحة، تسعى لتنويع مصادر الاقتصاد الجزائري من مختلف القطاعات لاسيما قطاعي الصناعة والزراعة، ورفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، من أجل الحد من التأثير السلبي لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعزز بدوره الاستقرار الاجتماعي للبلاد، وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة.

إلا أن هذا النموذج يواجه مجموعة من التحديات المتمثلة أساسا في وجوب تحسين وتطوير مجال الاستثمار، وإصلاح النظام المصرفي، وتشجيع المقاولة وإنشاء المؤسسات لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لحوكمة هذا النموذج من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات. هذا كله من أجل تشكيل بيئة مناسبة، للتجسيد الفعلي لأهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

الهوامش والمراجع:

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** (الجزائر: بنك الجزائر، 2019)، ص ص. 164-166.

[2]Banque d'Algérie, **rapport annuel 2017 : évolution économique et monétaire en Algérie**, **op cit**, p.108.

[3]لامية بوشارب، "دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2017)"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، م.10، ع.03 (2019)، ص.286.

[4]African development bank, **interim country strategy paper 2016–2018** (w.c.p: north Africa region department, 2016), p.24.

[5]International monetary fund, "imf executive board concludes 2017 article IV consultation with Algeria", site consulted in: 27 june 2020.
https://www.imf.org

[6]International monetary fund, "imf executive board concludes 2018 article IV consultation with Algeria", site consulted in: 27 june 2020.
https://www.imf.org

[7] Farida MERZOUK, "(ansej) : quel bilan après 20 ans d'existance ?", **revue mâaref**, n°.24 (juin 2018), pp.409, 410.

[8]سعاد شليغم، "العمل اللائق كأساس لمحاربة الفقر في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع.10 (جويلية 2017)، ص.396.

[9]Ministère des finances, **le nouveau modèle de croissance** (Algérie : ministère des finances, 2016), p.02.

[10]شراف عقون وآخرون، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001–2019)"، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، م.02، عدد خاص (أفريل 2018)، ص.208.

[11]بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي** (الجزائر: بنك الجزائر، 2022)، ص. 119.

[12]Ministère des finances, **rapport de présentation de la loi de finances pour 2019**, **op cit**, p.35.

[13]Ministère des finances, **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2020 et prévisions 2021–2022** (Algérie : ministère des finances, s.a.p), p.33.

[14]طلال عباسي وآخرون، "النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي" (ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي الوطني حول: "التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية"، جامعة الجلفة، 14 نوفمبر 2019)، ص.28.

[15]ناجم وافي وعبد الجليل جلالية، "نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة الحوار الفكري**، م.15، ع.02 (2020)، ص ص.15،16.